



خطر نشر الأحاديث الموضوعة عبر الشبكة العالمية والجوال

د. ماجد حميد عبد^(١)

Dr. Majid Hameed Abdul

(١) رئيس قسم الحديث وعلومه في كلية العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية.



ملخص البحث:

هذه الأحاديث الموضوعة قد تركت آثاراً سيئة على الفرد والمجتمع، وفتحت لأعداء الدين منفذاً ينفذون منه إلى الطعن في الإسلام وفي رسوله ﷺ، وإظهار الإسلام بمظهر مشوه غريب، لا تمييز فيه بين شرك وتوحيد، ولا بين بدعة وسنة، ولا بين حقيقة وخرافة، بل ولا بين معقول ولا معقول... إلخ. إن سنة رسول الله ﷺ وفق لها حُفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، فجزأهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأوفره. وقد خلف لنا هؤلاء الأئمة الحفاظ ثروة علمية زاخرة، من تأمل في فنونها وعلومها المختلفة علم الجهد الشاق، والصبر الطويل، الذي بذله سلفنا وعلماؤنا في جمعها، وبيانها والاستنباط منها، وتمييز ضعيفها من صحيحها، وبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، وعلم أيضاً مقدار ما حظي به السلف من تأييد رباني، وفضل إلهي، وتوفيق سماوي، لما صدقوا في الطلب والعلم والعمل والدعوة وصبروا على ذلك. فهذه دعوة صادقة إلى اغتنام هذه الثروة العلمية التي خلفها لنا هؤلاء الجهابذة وأن نسخرها في الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ.

Abstract:

These conversations set has left a bad impact on the individual and society, and opened to the enemies of religion outlet carry him to appeal in Islam and in the Messenger of Allah, peace be upon him, and show Islam look strange distorted, non-discriminatory between the trap and the unification, nor between a fad and a year, or between fact and myth but not between reasonable and unreasonable ... etc.

The Sunnah of the Messenger of Allah, peace be upon him according to her in order to preserve knowing, and the geniuses of the worlds, and bankers critics, deny them twist Algalin, and impersonating wrongdoers, and interpretation of the ignorant, Vtafrgua her, and gave their ages debts, God Vdzahm about Islam and Muslims the best reward and Ofrah.

Has left us these imams maintain full of scientific wealth, of hopes in the arts and various sciences aware of the hard work, long and patience, which his ancestor and our scientists in their collection, and its statement and the elicitation of them, and discrimination weak from Sahihaa, and make dearly for that, and also aware of how much they given to the advances of support Rabbani, and divine grace, and Tawfiq cyan, when they believed in demand, education, work, advocacy and patient on it.

This is a sincere call to seize the wealth of scientific left us these pundits and harness in preserving the Sunnah of the Messenger of Allah, peace be upon him.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فإنه لا يخفى على أحد مدى انتشار الكثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة بين أفراد المجتمع المسلم، ولجهل الكثيرين بهذا الأمر وخطورته لاقت هذه الأحاديث قبولاً واستحساناً عند أفراد المجتمع المسلم على أنها قضايا مسلمة وأحاديث ثابتة، مع أنها موضوعة مكذوبة بل مدونة في كتب الأحاديث الموضوعة، وأضحى الكثير يعمل ساعياً لنشرها عن طريق المنتديات الحوارية ورسائل الجوال، متجاهلاً الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الرسول ﷺ؛ غير مدركٍ لقيمة الحديث النبوي الشريف في شريعتنا، وخطورة الكذب عليه ﷺ؛ ووصل بنا الحال "إلى أنه لا يستعظم على كذاب أن يضع حديثاً ويُقيم له سنداً يصل به إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، يمدح به قبيلته أو بلدته أو نوع ثوبه أو طعاماً يُحبه أو شراباً يسيغه أو فاكهة يؤثرها على غيرها.. إلى ما لا نهاية له من الخلط والتهريج، بالعمد والنية السيئة والقصد في الأغلب، وبالبلالة والغباء والتعالم في الأقل"^(١).

وأصبحنا كما قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله وهو يصف حال الناس في زمانه وكأنه يحكي واقعنا المر في هذه الأيام: (إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم^(٢))، ولا يأخذون الشيء من معدنه، فالفقيه منهم يقلل التعليق في خبر حدثنا خبر خبره، والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدري من سطره، والقاص يروي للعوام الأحاديث المنكرة ويذكرهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل فإذا أنكر عليهم عالم قالوا. قد سمعنا هذا بأخبرنا وحدثنا فكم قد أفسد القصاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة، كم لون قد أصفر بالجوع وكم هائم على وجهه بالسياحة، وكم مانع لنفسه ما قد أُبيح، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها في ذلك، وكم موتم أولاده بالتزهد وهو حي، وكم معرض عن زوجته لا يوفيهما حقها فهي لا أيم ولا ذات بعل^(٣)) انتهى.

(١) الموضوعات، ابن الجوزي (مقدمة المحقق): ٦/١.

(٢) الظليم: الذكر من النعام. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الفارابي: ١٩٧٨/٥.

(٣) الموضوعات: ٣٢/١.

ونظرًا لخطورة هذا الأمر، ومنطلقًا من حديثه عليه الصلاة والسلام: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ)^(١)، واتباعًا لسلف هذه الأمة من أهل الحديث الذين سخرُوا حياتهم، وأموالهم، وأوقاتهم في الذب عن سنة النبي ﷺ فكانوا بحق كما قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: "الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض"^(٢)؛ وقال يزيد بن زريع رَحِمَهُ اللهُ: "لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"^(٣). رأيت أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع ببحث عنوانه:

(خطر نشر الأحاديث الموضوعة عبر الشبكة العالمية والجوال) تطرقت فيه إلى

خطورة التساهل في نشر أحاديث كهذه عبر الوسائل المعاصرة وأثرها على الفرد والمجتمع.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على هذه المقدمة وستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاح.

المطلب الثاني: طرق معرفة الحديث الموضوع.

المطلب الثالث: خطر الكذب عمومًا، والكذب على رسول الله خصوصًا.

المطلب الرابع: حكم الوضع في الحديث وحكم روايته.

المطلب الخامس: الآثار السيئة للوضع في الحديث.

المطلب السادس: نماذج من الأحاديث الموضوعة المنتشرة في شبكات التواصل الاجتماعي

والجوال.

أما الخاتمة: فتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها بالدراسة مع الإشارة إلى التوصيات التي رأيت أن أعرضها.

هذا ما بذلت فيه جهدي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي وأرجوا من الله العفو والغفران، ومن إخواني النصح والإرشاد.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ٦٩/١ حديث رقم (٤٩) من طريق أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق الكناني: ١٦/١.

(٣) المصدر نفسه.



المطلب الأول

(تعريف الحديث الموضوع لغتاً واصطلاحاً وبيان الألفاظ الدالة على الوضع)

تعريف الموضوع لغتاً:

يستعمل الوضع في اللغة لمعاني عدة منها:

- أولاً: الخط:** قال ابن فارس: ("وَضَعَ" الْوَأُو وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ: أَضَلَّ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطَّهُ. وَوَضَعْتُهُ بِالْأَرْضِ وَضَعًا، وَوَضَعَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا. وَوُضِعَ فِي تِجَارَتِهِ يَوْضَعُ: خَسِرَ)^(١). وقال ابن منظور: (الْوَضْعُ: ضِدُّ الرَّفْعِ، وَضَعَهُ يَضَعُهُ وَضَعًا وَمَوْضُوعًا)^(٢).
- ثانياً: الإسقاط:** يُقال وَضَعَ الْحِنَايَةَ عَنْهُ: أَي أَسْقَطَهَا عَنْهُ، وَكَذَلِكَ الدِّينَ^(٣).
- ثالثاً: الاختلاق، والافتراء:** يُقال: وَضَعَ الشَّيْءَ وَضَعًا: اخْتَلَقَهُ^(٤)، وَوَضَعَ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ افْتَرَاهُ وَكَذَّبَهُ فَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ^(٥).

رابعاً: الإلصاق: يقال: وضع فلان على فلان كذا، أي: ألصقه به^(٦).

فالموضوع في اللغة هو: المنحط، أو الساقط، أو المختلق، أو الملصق.

تعريف الموضوع اصطلاحاً:

عرّف علماء الحديث الموضوع بتعاريف عدة، منها:

عرّفه ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ: (هو المختلق المصنوع)^(٧).

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١١٧/٦.

(٢) لسان العرب: ٣٩٦/٨ مادة (وضع).

(٣) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص: ٧٧١، وتاج العروس للزبيدي: ٣٣٦/٢٢.

(٤) تاج العروس: ٣٤٠/٢٢.

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للشيخ أحمد الفيومي: ص ٦٦٢.

(٦) فتح المغيث للسخاوي: ٣١٠/١.

(٧) مقدمة ابن الصلاح: ص ٩٨.

وعرفه الذهبي بقوله: (ما كان مَتْنُهُ مخالفاً للقواعد، وراويه كذاباً، ك: "الأربعين الودعانية"، وك: "نسخة علي الرضا" المكذوبة عليه)^(١).

وعرفه السخاوي فقال: (وهو الكلام المختلق المصنوع المعروف راويه بالكذب في الحديث النبوي، مما ليس بمفرده دليل الوضع، ولكن مع القرائن)^(٢).

وهذه التعاريف وإن كانت تصب في معنى واحد إلا أن تعريف الإمام الذهبي قد تميز من بينها، لأنه أجاد في بيان أن الحديث الموضوع لا يحكم عليه بالوضع لمجرد وجود راوٍ كذاب فيه. وهذه من إلمحات الإمام الذهبي الممتازة، فهو ينبه في هذا التعريف إلى الحكم على الحديث بالوضع لا يكفي فيه: أن نجد في إسناده راوياً كذاباً، إذ لا بد من أن توجد فيه قرينة تدل على الوضع، لأنه قد يصدق الكذب، فإن كان راويه كاذباً ولم توجد فيه قرينة تدل على الوضع فإن الحديث يكون شديد الضعف لا يصلح للمتابعات والشواهد، لأنه من رواية غير العدل ومنه لا يكون موضوعاً، لعدم القرينة الدالة على الوضع، وقد أشار رحمه الله إلى إحدى هذه القرائن وهي: أن يكون مخالفاً للقواعد. أي: أن يكون مخالفاً لمقاصد الشريعة، أو مخالفاً للكتاب أو للسنة... وهذه كلها قرائن صحيحة يحكم من خلالها على الحديث بالوضع، والذهبي رحمه الله إنما ذكر واحدة منها على سبيل التمثيل لا الحصر^(٣).

المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

عند المقارنة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي نرى أن المناسبة بينهما ظاهرة: فأما على المعنى الأول: فقد روي فيه أن الحديث الموضوع مطروح وملقى لا يستحق الرفع أصلاً، بل هو منقطع عن الاعتبار والاحتجاج ولا ينبغي أصلاً^(٤). وأما على المعنى الثاني: فالحديث الموضوع ساقط لا يجوز اعتباره ولا الاستدلال به أو رفعه.

(١) الموقظة في علم المصطلح: ص ٣٦.

(٢) التوضيح الأبر للسخاوي: ص ٥٧.

(٣) ينظر: شرح موقظة الذهبي، حاتم العوني: ص ٦٠ - ٦١.

(٤) ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة: ١ / ٥.



وأما على المعنى الثالث: فالحديث الموضوع مختلق لا ينسب إليه بوجه مصنوع من واضعه، مفترى على النبي ﷺ^(١).

وأما على المعنى الرابع: فالحديث الموضوع ملصق بالنبي ﷺ وليس هو مما قاله أو فعله أو أقره^(٢).
ومما تقدم نستخلص براءة الذات النبوية من الحديث الموضوع فهو مختلق ومدسوس عليها وملصق بها، وبمجرد الحكم عليه بالوضع ترتفع عنه الخصائص التي تعطى لاحاديث الرسول ﷺ.

الألفاظ الدالة على الوضع لدى نقاد الحديث:

أطلق علماء الحديث ونقاده على الأحاديث الموضوعية كثيراً من الصيغ والألفاظ كانت تمثل وتعبر بمجملها عن الحكم الأخير، أو النتيجة النهائية التي توصلوا لها من كون الحديث موضوعاً.
ومن الألفاظ الدالة على الوضع قولهم: هذا حديث موضوع، أو كذب، أو باطل، أو لا أعرفه إذا صرح بذلك أحد الأئمة الكبار، وكذا قولهم: هذا الحديث لا أصل له، أي ليس له إسناد يعرف.
أما قولهم: لا يثبت أو لا يصح فليس نص في ذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم الصحة أو عدم الثبوت الوضع، ولقد أكثر ابن الجوزي في "موضوعاته" من استعمالها مريداً الوضع، والموصلي^(٣) كذلك، وهو اصطلاح لهما. أما الألفاظ الدالة على الوضع كناية فمثل قولهم: هذا الحديث من بلايا فلان، أو سنده مظلم أو عليه ظلمات وهذه العبارات تكثر في "الميزان" للذهبي، و"لسان الميزان" لابن حجر، وأما قولهم: هذا مطروح، فمنهم من أحقه بالموضوع، ومنهم من جعله دون الموضوع، ومنهم من جعله كالمتروك^(٤).

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ٣١٠/١.

(٢) المصدر السابق: ٥/١.

(٣) هو عمر بن بدر بن سعيد، المحدث أبو حفص الكردي الموصلي الحنفي (ت ٦٢٢هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٨٧/٢٢.

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبه: ص ٣٢٠ - ٣٢١.

المطلب الثاني

(طرق معرفة الحديث الموضوع)

للكشف عن الحديث الموضوع طريقان:

الأول: طريق يعود إلى الراوي.

والثاني: طريق يعود إلى المروي أي المتن الموضوع.

وتفصيل الكلام فيهما يكون على النحو الآتي:

أولاً: (الطريق الذي يعود إلى الراوي)

إن الطرق التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً والتي تعود إلى الراوي كثيرة:

١. اعتراف الراوي بالموضع:

ذكر أهل العلم روايات عن جماعة من الكذابين ممن كان يضع الحديث ثم ندم وتاب، تدل على اعترافهم وإقرارهم بالكذب على رسول الله ﷺ، ومن تلك الروايات ما رواه الإمام ابن الجوزي رحمه الله في كتابه المانع النافع الموضوعات بسنده عن أبي شيبة قال: (كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل، فقلت يا هذا قنوطك أكثر من ذنبك، فقال لي دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: إني كذبت على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً وطارت في الناس ما أقدر أن أورد منها شيئاً^(١)).

وقد حكم علماء الحديث على عدد من الرواة بالكذب لأنهم أقرروا واعترفوا بوضعهم الحديث على رسول الله ﷺ ومن هؤلاء الرواة: ميسرة بن عبد ربه الفارسي ثم البصري التراس الأكال. قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع الحديث، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل. وقال أبو داود: أقر بوضع الحديث، وقال محمد بن عيسى الطباع: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث؟ من قرأ كذا كان له كذا. قال: وضعته أرغب الناس^(٢).

وقال أبو زرعة: (وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً، وكان يقول: إني أحسب في ذلك)^(٣).

(١) الموضوعات: ٤٩/١.

(٢) ميزان الاعتدال: ٢٣٠/٣.

(٣) المصدر نفسه.



وقال عبد الرحمن بن مهدي: (قُلْتُ لِمِيسْرَةَ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثْتَ بِهِ فِي فَضْلِ الْعَقْلِ إِيْشْ هُوَ؟ فَقَالَ هَذَا أَنَا وَضَعْتُهُ)^(١).

٢. وجود قرينة الحال الدالة على كذب الراوي فيما يرويه.

ومثال ذلك ما رواه ابن الجوزي بسنده عن سيف بن عمر التيمي قال: (كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفِ الْإِسْكَافِ إِذْ جَاءَ ابْنُ لَهُ يَبْكِي فَقَالَ يَا بُنَيَّ مَا لَكَ؟ فَقَالَ ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ، فَقَالَ وَاللَّهِ لَاخُزَيْنَهُمُ الْيَوْمَ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "شَرَّارُكُمْ مَعْلُومُكُمْ أَقْلَهُمْ رَحْمَةً عَلَى الْيَتِيمِ قَالَ وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمُسْكِينِ).

قال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِلَا شَكٍّ، وَفِيهِ جَمَاعَةٌ مَجْرُوحُونَ، وَأَشَدُّهُمْ فِي ذَلِكَ سَيْفٌ وَسَعْدٌ فَكِلَاهُمَا مُتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ. وَسَعْدٌ هُوَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَقْوَى تِهْمَةً. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الْفُورِ^(٢).

٣. أن يروي الراوي عن شيخ فإذا سئل أن يصف الشيخ لم يعرفه، وربما يكون السائل هو الشيخ الذي ادعى السماع منه.

ومثاله سهيل بن ذكوان، أبو السندي. قال الإمام الذهبي عنه في الميزان: (روى عن عائشة، وزعم أنها كانت سوداء، فكذبه يحيى بن معين، وقال غير واحد: متروك الحديث)^(٣). وقال عباد بن العوام: (قلت لسهيل بن ذكوان: أرايت عائشة؟ قال: نعم. قلت: صفها لي. قال: كانت آدماء. قال عباد: كنا نتهمه بالكذب، قد كانت عائشة بيضاء شقراء)^(٤).

(١) الموضوعات: ١/ ١٧٥ - ١٧٦. ونص الحديث الذي رواه كما ذكره ابن الجوزي هو: عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ سَخِيمَةٌ مِنْ عَقْلٍ وَغَرِيرَةٌ يَقِينٍ لَمْ تَضُرَّهُ ذُنُوبُهُ شَيْئًا، فَيَلْ وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ كَلِمًا أَخْطَأَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ يَتُوبَ تَوْبَةً تَحْوِي ذُنُوبَهُ، وَيَبْقَى لَهُ فَضْلٌ يَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَلِلْعَقْلِ نَجَاةٌ لِلْعَاقِلِ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَحُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ". قال: ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَضَعَهُ مِيسْرَةُ.

(٢) الموضوعات: ١/ ٢٢ - ٢٢٣.

(٣) ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٣.

وذكر ابن الجوزي بسنده عن إبراهيم بن عبد الواحد الطبري قال سمعت جعفر بن محمد الطيالسي يقول: (صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم فصاص فقال حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: " من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان " وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثت بهذا، فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما فرغ من قصصه وأخذ القطيعات، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده تعال فجاء متوهما النوال، فقال له يحيى من حدثك بهذا الحديث، فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان لابد والكذب فعلى غيرنا فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة، قال له يحيى كيف علمت أني أحمق؟ قال كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كفه على وجهه، وقال: دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما^(١).

٤. أن يروي الراوي عن شيخ بلفظ السماع، ثم يتبين عند التحقيق أن الشيخ الذي روى عنه قد مات قبل زمن السماع الذي ذكر أنه سمع منه.

ومن الرواة الذين عرفوا بذلك محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت، أبو بكر الأشنائي^(٢). قال الخطيب: حدثنا عبيد الله بن أبي الفتح - من كتابه - حدثنا أبو بكر بن شاذان، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الأشنائي، حدثنا سري بن مغلّس السقطي - سنة إحدى وسبعين ومائتين - حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: رأيت النبي ﷺ متكئا على علي بن أبي طالب وإذا أبو بكر وعمر قد أقبلا فقال له: (يا أبا الحسن أحبهما، فحبهما تدخل الجنة). قال الخطيب: ولو لم يذكر التاريخ كان أخفى ليليته وأستر لفضيحته. وذلك أن سريًا مات في سنة ثلاث وخمسين ومائتين ولا نعلم خلافا في ذلك^(٣).

(١) الموضوعات: ٤٦/١.

(٢) ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: ٥٧/٣، وميزان الاعتدال: ٦٠٥/٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٥٩/٣.



وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقاد استعملوا التاريخ وسيلةً لكشف صدق أو كذب الرواة. يقول حسان بن زيد: (لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ يُقال للشيخ سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه)^(١).

٥. أن يكون الراوي من أهل الأهواء ويروي ما يوافق مذهبه.

وفي هذا يقول ابن عراق في كتابه الماتع في تنزيه الشريعة المرفوعة: (أصحاب الأهواء والبدع وضعوا أحاديث نصرته لمذاهبهم أو ثلبا لمخالفهم، روى ابن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعدما تاب: انظروا عمن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويتنا أمرا صيرنا له حديثا. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان محمد بن القاسم الطالقاني من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبهم، وحكى ابن عدي أن محمد بن شجاع الثلجي بالمثلثة والحليم كان يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم وينسبها إلى أهل الحديث يقصد الشناعة عليهم لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية، وقال أبو العباس القرطبي صاحب المُنْهَم: استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله نسبة قولية فيقول في ذلك: قال رسول الله كذا، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لائمتها تشبه فتاوى الفقهاء ولائتهم لا يقيمون لها سندا)^(٢).

ثانياً: (الطريق الذي يعود إلى المروي):

إن طرق معرفة الحديث الموضوع التي تعود إلى المروي كثيرة أيضاً^(٣) منها:

١. مخالفة الحديث صريح القرآن أو السنة.

قال ابن القيم رحمه الله: (كحديث مقدار الدنيا "وأنتها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة". وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحاً لكان كل أحد عالماً أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحدى وخمسون سنة والله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ يُفْصِّلُ فِي

(١) الموضوعات، مقدمة المحقق: ٤٩ / ١.

(٢) تنزيه الشريعة: ١١ / ١.

(٣) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم الجوزية ص: ٥٠ وما بعدها فقد افاد وأجاد رحمه الله.

أَسْمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْنَةً يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴿١﴾ وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ

عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (١). وقال أيضًا: (فَكُلُّ حَدِيثٍ يَشْتَمِلُ عَلَى فَسَادٍ أَوْ ظُلْمٍ أَوْ عِبَثٍ أَوْ مَدْحٍ بَاطِلٍ أَوْ دَمٍ حَقٍّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ بَرِيءٌ. ومن هذا البابِ أَحَادِيثُ مَدْحٍ مِنْ اسْمِهِ مُحَمَّدٌ أَوْ أَحْمَدُ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يُسَمَّى بِهِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ. وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِ ﷺ أَنَّ النَّارَ لَا يُجَارُ مِنْهَا بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ وَإِنَّمَا النَّجَاةُ مِنْهَا بِالْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عُلِّقَتِ النَّجَاةُ مِنَ النَّارِ بِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَمَسُّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَغَايَتُهَا أَنْ تُكُونَ مِنْ صِغَارِ الْحَسَنَاتِ. وَالْمَعْلُومُ مِنْ دِينِهِ ﷺ خِلَافُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ إِنَّمَا ضَمِنَ النَّجَاةَ مِنْهَا لِمَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ) (٢).

٢. مخالفة الحديث لصريح العقل.

يرى علماء الحديث ونقاده أن مما يثبت به الوضع، ويعرف به كذب الراوي في حديثه، إirاده لحديث مناقضاً للعقل الصحيح مناهضاً له، من ذلك ما أخرج ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده إلى الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (قِيلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ أَسْلَمَ: (٣) حَدَّثَكَ أَبُوكَ عَنْ جَدِّكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ سَفِينَةَ نُوحٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّتْ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ) (٤).

وقد عُرف هذا الراوي بمثل هذه الغرائب حتى قال عنه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ذَكَرَ لِمَالِكٍ حَدِيثٌ قَالَ لَهُ مِنْ حَدَّثِكَ فَذَكَرَ لَهُ إِسْنَادًا مُنْقَطِعًا قَالَ لَهُ أَذْهَبَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ يَحْدُثُكَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نُوحٍ) (٥).

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم الجوزية ص: ٨٠.

(٢) المصدر نفسه ص: ٥٧.

(٣) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي، العدوي، المدني، مولى عمر بن الخطاب، أخو عبد الله بن زيد بن أسلم، وأسامة بن زيد بن أسلم. مات سنة ثنتين وثمانين ومائة. ينظر ترجمته: المجروحون لابن حبان: ٥٧/٢، وتهذيب الكمال: ١٧/١١٤.

(٤) الموضوعات: ١/١٠٠.

(٥) المجروحون لابن حبان: ٥٨/٢، والكمال لابن عدي: ٥/٤٤٣.



٣. أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ الذي

هو وحي يوحى.

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ أَيَّ وَمَا نُنطِقُهُ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِمَّا لَا يُشَبِّهُ الْوَحْيَ بَلْ لَا يُشَبِّهُ كَلَامَ الصَّحَابَةِ. مثاله: حديث "ثلاثة تزيد في البصر النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن".

قال ابن القيم: وهذا الكلام مما يحل عنه أبو هريرة وابن عباس بل سعيد بن المسيب والحسن بل أحمد ومالك رحمهم الله^(١).

وقال أيضًا: (وكل حديث فيه ذكر حسن الوجه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الخواص منهم أو أن النار لا تمسهم فكذب محتلق وإفك مفترى)^(٢).

٤. أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت.

قال ابن القيم رحمه الله: (كقول الكذاب الأشهر "إذا انكسف القمر في المحرم: كان الغلاء والقتال وشغل السلطان وإذا انكسف في صفر كان كذا وكذا" واستمر الكذاب في الشهور كلها وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى)^(٣).

٥. أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

كحديث "المريسة تشد الظهر". وكحديث "أكل السمك يوهن الجسد". وحديث "الذي شكك إلى النبي ﷺ قلة الولد فأمره أن يأكل البيض والبصل". وحديث "المؤمن حلو يحب الحلاوة". وحديث "كلوا التمر على الرقيق فإنه يقتل الدود". وحديث "أطعموا نساءكم في نفاسهن التمر". وحديث "من لقم أخاه لُقمة حلوة صرف الله عنه مرارة الموقف". وحديث "من أخذ لُقمة من مجرى الغائط أو البول فغسلها ثم أكلها غفر له". وحديث "التفخ في الطعام يذهب البركة"^(٤).

(١) ينظر: المنار المنيف: ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٦٤.

(٤) المصدر نفسه: ص ٦٤ - ٦٥.

٦. ركة الحديث في لفظه أو معناه أو كليهما:

فحديث رسول الله ﷺ في القمة من الفصاحة والبلاغة، فإذا وجد نقاد الحديث ركة في لفظ الحديث أو معناه أو فيها أنكرته قلوبهم، واقشعرت منه جلودهم. قال ابن الصلاح رحمه الله: (وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي، أو المروي فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها)^(١).

ونقل السيوطي في التدريب عن الربيع بن خثيم أنه قال: إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا كَضَوْءِ النَّهَارِ تَعْرِفُهُ، وَظُلْمَةً كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرُهُ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: (الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ يَقْشَعُرُ لَهُ جِلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفَرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ)^(٣). قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: (وَشَاهِدُ هَذَا أَنَّ إِنْسَانًا لَوْ خَدَمَ إِنْسَانًا سِنِينَ، وَعَرَفَ مَا يُحِبُّ، وَمَا يَكْرَهُ، فَادَّعَى إِنْسَانٌ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ شَيْئًا، يَعْلَمُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحِبُّهُ، فَمَجَرَّدَ سَمَاعِهِ يُبَادِرُ إِلَى تَكْذِيبِهِ)^(٤).

إن نقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ، لأن فساد المعنى أوضح دليل على الوضع، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة. أمّا ركاكة اللفظ فقط، فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح، ثم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب)^(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٩٩.

(٢) تدريب الراوي: ٣٢٥ / ١.

(٣) الموضوعات: ١٠٣ / ١.

(٤) المصدر السابق: ص ٣٢٥.

(٥) المصدر نفسه.



المطلب الثالث

(خطر الكذب عموماً، والكذب على رسول الله ﷺ خصوصاً)

معنى الكذب لغتياً:

الكذب نقيض الصدق، كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وَكَذْبًا. فهو كَاذِبٌ وَكَذَّابٌ وَكَذُوبٌ^(١).

معنى الكذب اصطلاحاً:

هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمداً أم خطأً^(٢).

وقال النووي: (الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كَانَ أَوْ سَهْوًا سَوَاءٌ كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ)^(٣).

وهو من أبشع العيوب والجرائم، ومصدر الآثام والشرور، وداعية الفضيحة والسقوط. لذلك جاءت آيات قرآنية، وأحاديث نبوية كثيرة في تحريمه وذمه والنهي عنه.

- قال الله ﷻ: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾^(٤).
- وقال الله ﷻ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكَذِبِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴾^(٥).
- وقال الله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^(٦).
- وقال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٥ / ٣٨٤٠ مادة (كذب)، ومختار الصحاح ص: ٢٦٧.

(٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ١ / ٢٠١.

(٣) شرح صحيح مسلم، للنووي: ١٦ / ٥٧.

(٤) سورة النساء: آية ٥٠.

(٥) سورة الأعراف: آية ٣٧.

(٦) سورة النحل: آية ١٠٥.

(٧) سورة النحل: آية ١١٦.

■ وقال ﷺ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾^(١).

■ وقال ﷺ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾^(٢).

وأما في السنة النبوية المطهرة فقد نهى النبي ﷺ ورهب من الكذب؛ لأنه يوصل إلى الفجور وهو الميل عن الاستقامة وقيل الانبعاث في المعاصي^(٣). وبين ﷺ أن الكذب إذا تكرر أصبح عادة وطبيعة يصعب الخلاص منها، وعندها يكتب الإنسان عند الله كذاباً؛ فقد ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يُكْتَبَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ كَذَّابًا)^(٤).

وفيها أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَوْهَا: إِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)^(٥).

ولذلك كان الكذب من أبغض الأخلاق إلى رسول الله ﷺ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: (مَا كَانَ خُلُقُ أَبِغَضَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْكَذِبِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَذِبَةِ فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ أَخَذَتْ مِنْهَا تَوْبَةً)^(٦).

(١) سورة العنكبوت: آية ٦٨.

(٢) سورة غافر: آية ٢٨.

(٣) ينظر: شرح صحيح مسلم: ١٦ / ١٦٠.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٢٥ / ٨ حديث رقم (٦٠٩٤)، ومسلم: ٤ / ٢٠١٢ حديث رقم (٢٦٠٧) كلاهما من طريق ابن مسعود به.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري: ١٦ / ١ حديث رقم (٣٤)، ومسلم: ١ / ٧٨ حديث رقم (٥٨) كلاهما من طريق عبد الله بن عمرو وهذا اللفظ للبخاري ولفظ مسلم (وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ....).

(٦) أخرجه الترمذي حديث رقم (٢٥١٨٣) وقال: هذا حديث حسن.



والكاذب الذي تعود على الكذب قد لا يسلم من الكذب على النبي ﷺ، إذ ربما أراد نصرته الرأي والمذهب، أو التكسب والافتيات برواية الموضوعات^(١)، أو أراد أن يرغب الناس في عمل من الأعمال أو يرهبهم منه... الخ من الأغراض الحاملة على الوضع^(٢)، فتجده يكذب على رسول الله ﷺ بإيراده حديثاً موضوعاً عن النبي ﷺ يدعم به ما أرد من الأغراض المتقدمة، وقد انتشر هذا النوع من الكذب بين الناس في زماننا بكثرة لأسباب منها ضعف الثقافة الإسلامية الصحيحة، واستيلاء الخرافة الكاذبة على عقول بعضهم، وانتشار الفرق المنحرفة والمذاهب الفكرية الهدامة. كل هذا وغيره أسهم في انتشار الأحاديث الموضوعة في زماننا وسهل على الناس قبول كل ما يلقي على مسامعهم من الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ ونشرها فيما بينهم بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة.

ولئن حرمت الشريعة الكذب بعامة فقد غلظت حرمة الكذب على رسول الله ﷺ بخاصة لما فيه من الجناية على الدين بتشريع ما لم يأذن به الله تعالى، ولم يصدر عن رسوله ﷺ.

قال ﷺ فيما رواه البخاري، ومسلم عن علي رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ)^(٣).

وفي الصحيحين أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٤).

وفيها أيضاً من حديث المغيرة رضي الله عنه قال سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٥).

(١) وهذا منتشر في القصص والمداحين، حيث يروون الأحاديث الكاذبة لنيل المال والخطام، وأمثله كثيرة مبثوثة في كتب مصطلح الحديث.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٩٨، المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن: ٢٣٨/١، النكت، ابن حجر: ٨٥٠-٨٥١.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٣٣/١ حديث رقم (١٠٦)، ومسلم: ٩١/١ حديث رقم (١) كلاهما من طريق علي ابن أبي طالب به.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٣٣/١ حديث رقم (١٠٨)، ومسلم: ١٠/١ حديث رقم (٢) كلاهما من طريق أنس به.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٨٠/٢ حديث رقم (١٢٩١)، ومسلم: ١٠/١ حديث رقم (٤) كلاهما من طريق المغيرة به.

ففي هذه الاحاديث وعيد شديد لمن يكذب على الرسول ﷺ، لأن كلام رسول الله ﷺ في أمور الدين وفعله وتقريره تشريع للأمة كالقرآن الكريم، كما قال ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١)، وقال ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَا آتَيْتُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَافٍ مِّنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢). بل إن الذي يروي حديثاً مكذوباً على رسول الله ﷺ وإن لم يتيقن أن الحديث كذباً فهو أحد الكاذبين إن لم يبين حال الحديث، وإن لم يكن الراوي، أو القائل هو الكاذب؛ لأن الرسول ﷺ يقول: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)^(٣).

ولذا قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عقب إخراجه لهذا الحديث: (سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » قُلْتُ لَهُ: مَنْ رَوَى حَدِيثًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ إِسْنَادَهُ خَطَأٌ أَيْخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ؟ أَوْ إِذَا رَوَى النَّاسُ حَدِيثًا مَّرْسَلًا فَأَسْنَدُهُ بَعْضُهُمْ أَوْ قَلْبُ إِسْنَادِهِ يَكُونُ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى الرَّجُلُ حَدِيثًا وَلَا يَعْرِفُ لَذَلِكَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْلَ فَحَدَّثَ بِهِ فَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ»^(٤).

وقال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنْ مِنْ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ ثُمَّ لَمْ يَرِ عَن نَّشْرِهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِمَا اخْتَلَطَ عَلَيْهِ مِنْهَا حَتَّى نَشَرَهَا وَحْدَهَا وَهُوَ لَا يَتَيَقَّنُ بِسَمَاعِهَا لِبَاحِرِي أَنْ لَا يَخْتَجَّ بِهِيَ فِي الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَنْ يَكْذِبُ وَهُوَ شَاكٌ أَوْ يَقُولُ شَيْئًا وَهُوَ يَشْكُ فِي صَدَقِهِ وَالشَّاكُّ فِي صَدَقِ مَا يَقُولُ لَا يَكُونُ بِصَادِقٍ وَنَسَأَلَ اللَّهُ السِّرَّ وَتَرَكَ إِسْبَالَ الْهَتَكِ إِنَّهُ الْمَانُ بِهِ)^(٥).

وكفى بهذه الأحاديث وعيداً شديداً في حق من روى الحديث، وهو يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يتحقق ذاك ولا يبينه؛ لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً لكاذبه في وضعه. ولذلك نجد أن الصحابة رضي الله عنهم على علو منزلتهم وقربهم من رسول الله ﷺ، كانوا يقلون من رواية الحديث، وكان بعضهم يتهيب من روايته

(١) سورة النجم: آية ١ - ٢.

(٢) سورة الأعراف: آية ٢٠٣.

(٣) أخرجه: ابن ماجه حديث رقم (٤٠)، والترمذي حديث رقم (٢٦٢٢) وقال حسن صحيح. كلاهما من طريق المغيرة بن شعبة به.

(٤) جامع الترمذي: ٣٦/٥.

(٥) المجروحين: ٣٦٩/١.



خشية وقوعه في الخطأ وهو لا يشعر؛ فيتخذ حديثه الذي أخطأ فيه حجة يعمل بها إلى يوم القيامة؛ فلذلك كانوا يتحرزون أشد التحرز ويقلون من التحديث ولا يحدثون إلا بما يثقون به من أنفسهم وقد مر بنا سابقاً قول أنس بن مالك رضي الله عنه: (إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(١).

وفي صحيح البخاري عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٢).

وخلاصة الأمر نقول: إن ما تقدم ذكره من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية لتدل دلالة قاطعة على تحريم الكذب بشتى صوره وأشكاله بما فيها الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، وتحريم رواية ما يعلم أو يظن أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم إلا مع التنبيه عليه.

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٣٣ حديث رقم (١٠٧)

المطلب الرابع

(حكم الوضع في الحديث وحكم روايته)

أولاً: حكم الوضع في الحديث.

مر بنا في المطلب السابق نهي النبي ﷺ عن الكذب عليه، وتوعد فاعله بالنار؛ إذ قال ﷺ: (لا تكذبوا عليّ، فإنه من كذب عليّ فليجلج النار)^(١)، وهذا الحديث وغيره من الأحاديث التي أوردناها في المطلب المتقدم؛ تكفي في بيان الحكم الشرعي في المسألة المراد بحثها وهي (حكم الوضع في الحديث النبوي) لذلك أجمع أهل العلم قديماً وحديثاً على حرمة وضع الحديث النبوي الشريف في جميع أبواب الدين لا فرق في ذلك بين ترغيب وترهيب، أو عقائد وأحكام؛ وعدوه من أكبر الكبائر؛ بل ذهب طائفة منهم إلى القول بكفر مستحل الكذب على رسول الله ﷺ وعدوه ساقط الرواية.

قال النووي رحمه الله: (وإنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحلّه هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف وقال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين أبي المعالي: من أئمة أصحابنا يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب وأنه كان يقول في درسه كثيراً: من كذب على رسول الله ﷺ عمداً كفر وأريق دمه. وضعف إمام الحرمين هذا القول، قاله: إنه لم يره لأحد من الأصحاب وإنه هفوة عظيمة والصواب ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم)^(٢).

وقال أيضاً: (ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد فسق وردت رواياته كلها وبطل الإحتجاج بجميعها فلو تاب وحسنت توبته فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومقدميهم في الأصول والفروع لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أبداً بل يحتم جرحه دائماً وأطلق الصيرفي وقال كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك قال وذلك مما افتقرت فيه الرواية والشهادة)^(٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح صحيح مسلم: ٦٩/١.

(٣) المصدر السابق: ٧٠/١.



قلت: ولم يشذ عن هذا الإجماع في تحريم الكذب على رسول الله في جميع أبواب الدين إلا طائفة يقال لها الكرامية^(١)؛ إذا جوزوا الوضع في مسائل الترغيب والترهيب وهو خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ في تحريم عموم الكذب عليه؛ وخلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بإجماعهم^(٢).

شبهة من يجوز وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب يردّها الإمامان ابن الجوزي، والنووي رحمهما الله:

١. قال ابن الجوزي رحمه الله: إن بعض المخذولين من الواضعين أحاديث الترغيب قال: إِنَّمَا هَذَا الْوَعْدُ لِمَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ نَكْذِبُ لَهُ وَنَقْوَى شَرْعَهُ، وَلَا نَقُولُ مَا يُخَالِفُ الْحَقَّ، فَإِذَا جِئْنَا بِمَا يُوَافِقُ الْحَقَّ فَكَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَه.

قال ابن الجوزي: وَاحْتَجُّوا بِمَا أَنْبَأَنَا بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَرَقَنْدِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ أَنْبَأَنَا حَمْرَةَ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ حَمَّادٍ الرَّمْلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا الْبَخْتَرِيُّ بْنُ عُيَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا هُوَ اللَّهُ رِضًا فَأَنَا قُلْتُهُ وَبِهِ أُرْسِلْتُ ".

قال ابن الجوزي: وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ. قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: " لَا يَحِلُّ الْاِحْتِجَاجُ بِالْبَخْتَرِيِّ إِذَا انفرد ". وَهُوَ لَا يَدَّعِي تَعَاطُوا عَلَى الشَّرِيعَةِ وَادَّعَوْا أَنَّ فِيهَا نَقْصًا يَحْتَاجُ إِلَى تَمَامٍ فَأَتَمُّوْهَا بِأَرَائِهِمْ^(٣).

٢. وقال النووي رحمه الله: (أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع خلافاً للكرامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وتابعهم على هذا كثير من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد أو ينسبهم جهلة مثلهم وشبهه زعمهم الباطل أنه جاء في رواية " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا كَذِبٌ عَلَيْهِ وَهَذَا الَّذِي اتَّخَلَّوْهُ وَفَعَلُوهُ وَاسْتَدَلُّوا بِهِ غَايَةَ الْجَهْلَةِ وَمَنَآيَةَ

(١) نسبة إلى محمد بن كرام، أبي عبد الله السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) وكان من عباد المرجئة، يزعمون أن الإيمان قول مجرد والمنافق مؤمن، وأن الله سبحانه مماس لعرشه، وأن ذاته محل للحوادث. انظر: البدء والتاريخ، لمطهر بن طاهر المقدسي: ١٤١/٥ و ١٤٥، والمتنظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي: ٩٧/١٢.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ١٠٠، والتقريب والتيسير، للنووي: ص ٤٧، والمنهل الروي، لبدر الدين بن جماعة: ص ٥٤.

(٣) ينظر: الموضوعات: ٩٩/١.

الْغَفْلَةِ وَأَدَّلَ الدَّلَائِلَ عَلَى بُعْدِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَقَدْ جَمَعُوا فِيهِ جُمْلًا مِنَ الْأَعَالِيطِ اللَّائِقَةِ بِعُقُوبِهِمُ السَّخِيفَةِ وَأَذْهَانِهِمُ الْبَعِيدَةِ الْفَاسِدَةِ فَخَالَفُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝﴾ وَخَالَفُوا صَرِيحَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي إِعْظَامِ شَهَادَةِ الزُّورِ وَخَالَفُوا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّاتِ فِي تَحْرِيمِ الْكُذْبِ عَلَى أَحَادِ النَّاسِ فَكَيْفَ بِمَنْ قَوْلُهُ شَرْعٌ وَكَلَامُهُ وَحْيٌ وَإِذَا نَظَرْتُ فِي قَوْلِهِمْ وَجَدَ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ ﷻ قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ وَمَنْ أَعْجَبَ الْأَشْيَاءَ قَوْلُهُمْ هَذَا كَذِبٌ لَهُ وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُمْ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَخَطَابِ الشَّرْعِ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَذِبٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي تَعَلَّقُوا بِهِ فَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْهُ بِأَجْوَبَةٍ أَحْسَنَهَا وَأَخْصَرُهَا أَنَّ قَوْلَهُ لِيُضِلَّ النَّاسَ زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ اتَّفَقَ الْخُفَاطُ عَلَى إِبْطَالِهَا وَأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ صَحِيحَةً بِحَالٍ الثَّانِي جَوَابُ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ لِلتَّائِيدِ كَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ ۝﴾ .

الثَّالِثُ أَنَّ اللَّامَ فِي لِيُضِلَّ لَيْسَتْ لَامُ التَّعْلِيلِ بَلْ هِيَ لَامُ الصِّيُورَةِ وَالْعَاقِبَةِ مَعْنَاهُ أَنَّ عَاقِبَةَ كَذِبِهِ وَمَصِيرَهُ إِلَى الْإِضْلَالِ بِهِ كَقَوْلِهِ ﷺ ﴿فَالنَّقْطَةُ أَلْ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ وَنَظَائِرُهُ فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْصَرَ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَاهُ فَقَدْ يَصِيرُ أَمْرُ كَذِبِهِ إِضْلَالًا وَعَلَى الْجُمْلَةِ مَذْهَبُهُمْ أَرَأَيْتُمْ مَنْ أَنْ يُعْتَنَى بِإِيرَادِهِ وَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يُهْتَمَّ بِإِعَادِهِ وَأَفْسَدُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى إِفْسَادِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

ثانياً: حكم رواية الحديث الموضوع:

أُتَّفِقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى حُرْمَةِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ عَلَى مَنْ عَرَفَ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَضَعَهُ. فَمَنْ رَوَى حَدِيثًا فِي أَيِّ مَعْنَى كَانَ، فِي الْأَحْكَامِ أَوْ الْعُقَاثِدِ أَوْ الْقَصَصِ، أَوْ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ وَضَعَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ حَالِ رَوَايَتِهِ وَوَضَعَهُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْوَعِيدِ مَنْدَرَجٌ فِي جُمْلَةِ الْكَاذِبِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ))^(١).

(۱) شرح صحیح مسلم: ۱/ ۷۰-۷۱.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٩٨، و شرح صحيح مسلم: ١/ ٧١، والمنهل الروي لابن جماعة: ص ٥٣، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ٢/ ٢٥٣، و شرح ألفية العراقي، للعراقي: ١/ ٣٠٧، و نزهة النظر لابن حجر: ص ٩١، وفتح المغيث للسخاوي: ١/ ٣١١.



المطلب الخامس

(الأثار السيئة في نشر الأحاديث الموضوعة)

تمهيد:

لاشك أن كل أمرٍ مضرٍ إذا فشا في مجتمعٍ من المجتمعات فإنه سيترك آثاراً، وجروحاً لا يمكن أن تلتئم على مر العصور، وهكذا كانت حركة الوضع في الحديث النبوي الشريف التي فشت وانتشرت في مجتمعاتنا المسلمة - في فترة من الزمن - كانتشار النار في الهشيم فتركت آثاراً سيئة لا تزال مجتمعاتنا المسلمة تعاني منها إلى يومنا هذا. ولهذا سيكون حديثي في هذا المطلب عن بعض أو أهم الآثار السيئة التي خلفتها هذه الحركة في مجتمعاتنا المسلمة^(١)، وهي على النحو الآتي:

١. الطعن في عقيدة التوحيد التي أمر الله بها في القرآن، ودعا إليها جميع الأنبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام، وإيقاع الناس في الشرك.

فبعض الأحاديث الموضوعة التي تروى في باب العقيدة فيها من التجسيم، والتشبيه، والطعن بالذات العلية، والشرك الصريح، والكفر المخرج من الملة، ما لو اعتقده مسلم لوقع في الردة عن الدين، وقد افترى الوضاعون والكذابون في هذا الباب أحاديث كثيرة نسبوها إلى الرسول ﷺ كحديث: (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِمَّ رَبُّنَا؟ قَالَ: مِنْ مَاءٍ مَرُورٍ لَا مِنْ أَرْضٍ وَلَا مِنْ سَمَاءٍ خَلَقَ خَيْلاً فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ، فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَقِ)^(٢). قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها، إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه"^(٣). وحديث: (من أحسن ظنه بحجر نفعه الله به)^(٤)، قال ابن تيمية: "إنه موضوع"، وقال ابن القيم: "هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم

(١) للوقوف على المزيد من هذه الآثار ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة: ص ٣٣٩ وما بعدها، والآثار السيئة للوضع في الحديث، عبد الله بن ناصر الشقاري: ص ١٢٦ وما بعدها، وأثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة، عبد الرحمن عبد الخالق.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ١٠٥، واللائع المصنوعة للسيوطي: ١/ ١١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ٤٠٢.

بالأحجار"^(١). وحديث: (إِذَا غَضِبَ اللَّهُ تَسَلَّحَتِ الْمَلَائِكَةُ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى الْوَلَدَانِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَتَمَلَّأُ رُضًى)^(٢).

قال ابن الجوزي: "ويجب أن يعتقد أن الله ﷻ لا يتأثر بشيء ولا تحدث له صفة ولا يتجدد له حال، فلا وجه لتسلح الملائكة كأنهم يريدون الخصومة، ولقد أدخل جماعة من الزنادقة في أحاديث الصفات أشياء يقصدون بها عيب الإسلام وإدخال الشك في قلوب المؤمنين"^(٣).

ومن الأحاديث الموضوعة التي تنافي التوحيد وتوقع الناس بالشرك ما روي في الغلو بالأنبياء ورفعهم فوق المقام الذي أنزلهم الله ﷻ مثل حديث في تعظيم الرسول ﷺ ورفع فوق منزلته التي أنزلها الله فيها كحديث: (كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ. وَكُنْتُ نَبِيًّا وَلَا آدَمُ وَلَا مَاءٌ وَلَا طِينٌ)^(٤). قال ابن تيمية: (فهذا لا أصل له ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ بل هو باطل فإن آدم لم يكن بين الماء والطين قط فإن الله خلقه من تراب وخلط التراب بالماء حتى صار طينا؛ وأيس الطين حتى صار صلصالا كالفخار فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين)^(٥).

ومن ذلك أيضًا ما روي في باب التشائم بالأزمان والأيام كحديث: (مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ صَفَرٍ، بَشَّرْتُهُ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ)^(٦).

قال الملا علي القاري: "لا أصل له"^(٧). وحديث: (مَا أَهْلَكَ اللَّهُ ﷻ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا فِي أَذَارٍ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي أَذَارٍ)^(٨)، وحديث: (يَوْمُ الْأَرْبَعَاءِ يَوْمٌ نَحْسٍ مُسْتَمَرٌّ)^(٩). إلى غير ذلك من الأحاديث الباطلة

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الملا علي القاري: ص ٢٨٨.

(٢) الموضوعات: ١/ ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تنزيه الشريعة: ١/ ٣٤١.

(٥) مجموع الفتاوى: ٢/ ١٤٧.

(٦) الموضوعات للصغاني: ص ٦١.

(٧) الأسرار المرفوعة: ص ٣٣٧.

(٨) الموضوعات: ٢/ ٧٤.

(٩) المصدر نفسه.



التي نص أهل العلم بأنها لا تصح وهي تنافي عقيدة التوحيد التي دعا إليها جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

٢. زرع الفرقة والاختلاف بين أبناء الأمة، وهو نقيض ما يدعوا إليه ديننا الحنيف من نبذ الفرقة، والاختلاف، والالتزام بالوحدة والائتلاف.

قال الله ﷻ آمراً و ممتناً: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(١)، ونهى وتوعد فقال ﷻ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

ولا شك أن بعض الاحاديث الموضوعة التي رويت في ذم أو تفضيل بعض الأجناس، أو الأعراق، أو الألوان، أو القبائل له الأثر الكبير في بث روح الفرقة والاختلاف، والتباغض، والتحاسد، وقد يصل الأمر - في بعض الأحيان - إلى التنافر والقتال بين أبناء الأمة المسلمة، وهذا ما سعى ويسعى إليه أعداؤها في كل زمان ومكان؛ لذا لم يدخروا جهداً في بث هكذا احاديث ليحققوا مآربهم الخسيسة في النيل من وحدة الأمة واجتماع كلمتها. ومن هذا الصنف من الأحاديث حديث "ذُكِرَ السُّودَانُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (دَعُونِي مِنَ السُّودَانِ إِنَّمَا الْأَسْوَدُ لِبَطْنِهِ وَفَرْجِهِ)"^(٣)؛ وحديث: (الزَّنْجِيُّ إِذَا شَبَعَ زَنَى وَإِذَا جَاعَ سَرَقَ وَإِنَّ فِيهِمْ لَسَمَاحَةً وَنَجْدَةً)^(٤)؛ وحديث: (زَوْجُوا الْأَكْفَاءَ وَتَزَوَّجُوا الْأَكْفَاءَ وَتَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَالزَّنَجِ فَإِنَّهُ خَلَقَ مُشَوَّةً)^(٥)، وحديث: (إِنَّ الْحَبَشَةَ أَنْجَدُ أَسْخِيَاءُ وَإِنَّ فِيهِمْ لَيَمْنًا فَاتَّخِذُوهُمْ وَاسْتَهِنُوهُمْ فَإِنَّهُمْ أَقْوَى شَيْءٍ)^(٦)؛ وحديث: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَى طَعَامًا فَقَالَ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِلْحَبَشَةِ

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٠٥.

(٣) الموضوعات: ٢/ ٢٣٢، واللائي المصنوعة: ١/ ٤٠٥.

(٤) الموضوعات: ٢/ ٢٣٣.

(٥) المصدر نفسه، واللائي المصنوعة: ١/ ٤٠٧.

(٦) المصدر السابق: ٢/ ٢٣٤، واللائي المصنوعة: ١/ ٤٠٥.

أَطْعِمُهُمْ وَأَكْسُوهُمْ، فَقَالَ: يَا عَمَّ لَا تَفْعَلْ إِنَّهُمْ إِنْ جَاعُوا سَرَقُوا وَإِنْ شَبِعُوا زَنَوْا^(١)، وحديث: (لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِي الْخَضْيَانِ خَيْرًا لَأَخْرَجَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ ذُرِّيَّةً يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَكِنْ عَلِمَ أَنَّ لَا خَيْرَ فِيهِمْ فَأَجَبَهُمْ)^(٢).

وحاشا لرسول الله ﷺ أن يقول مثل هذه الترهات التي هي من أخلاق الجاهلية والتي تفرق ولا تجمع، وتشتت ولا تلملم، وهي نقيض الألفة والمحبة والوحدة التي دعا إليها، وشيد للأمة صرحها، وأرسى دعائمها بأقواله وأفعاله ﷺ فهو القائل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ آبَاءَكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبْلَغْتُ؟ قَالُوا بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)^(٣)، وهو القائل: (لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)^(٤). وهو القائل حينما سُئِلَ فَقِيلَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتْقَاهُمْ»)^(٥). والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدًا كلها تدعو إلى الوحدة والألفة والمساواة بين الناس، وأن ميزان تفاضل الناس بعضهم على بعض عند الله ورسوله ﷺ هو العمل الصالح والتقوى لا غير وهو خلاف ما جاءت به ودعت إليه الاحاديث الموضوعة.

٣. الطعن في الإسلام، ورسوله ﷺ:

وقد كان هذا الأثر الدافع الأكبر لبعض أصناف الوضاعين - كالزنادقة^(٦) - في الكذب على رسول الله ﷺ ونشر الأحاديث الموضوعة في بلاد المسلمين؛ فالزنادقة مثلاً لما لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهاراً؛ فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه. يقول محمد أبو شهبة رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يؤكد على هذا الأثر السيئ الذي خلفته الأحاديث الموضوعة: "قد فتحت هذه الموضوعات لأعداء الدين من القساوسة والمتعصبين من المستشرقين منفذاً ينفذون منه إلى الطعن

(١) الموضوعات: ٢/ ٢٣٣، واللائلي المصنوعة: ١/ ٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٣٥، واللائلي المصنوعة: ١/ ٤٠٧.

(٣) مسند الإمام أحمد: ٥/ ٤١١ حديث رقم (٢٣٥٣٦). قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٨/ ١٩ حديث رقم (٦٠٦٥)، ومسلم: ٤/ ١٩٨٣ حديث رقم (٢٥٥٨).

(٥) صحيح البخاري: ٤/ ١٧٨ حديث رقم (٣٤٩٠).

(٦) هم المبطنون للكفر المظهرين للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافاً بالدين؛ ليضلوا به الناس. ينظر:

فتح المغيث للسخاوي: ١/ ٣١٦.



في الإسلام وفي رسوله، وجل اعتمادهم على الروايات الباطلة والإسرائيليات الزائفة التي ذكرها المفسرون والمؤرخون ومن على شاكلتهم ممن ليسوا من أهل الحديث الذين يميزون بين غثه وسمينه، وقد أمكنهم بمثل هذه الأباطيل أن يجعلوا حجاباً بين الإسلام وبين من يريد أن يعتنقه من الغربيين، كما أمكنهم أن يدخلوا حظيرتهم بعض الذين لم يتسلحوا بمعرفة حقيقة الدين وحقيقة هذه الروايات الدخيلة على الإسلام فساروا على نهجهم في الاستخفاف بالدين والغض من شأن الأحاديث النبوية^(١).

ورب سائل يسأل كيف لهذه الأحاديث الموضوعة أن تولد هذا الأثر السيء الذي ذكرتموه؟ فنقول: إن ما رواه هؤلاء الوضاعين الكذابين جعل البدعة سنة، وجعل السنة بدعة، وجعل الدين مجموعه من الخرافات، والخزعبلات، ولبس الحق بالباطل، وفسروا كتاب الله بما يجعله عند عامة الناس خرافة وأساطير، وأساءوا إلى رسول رب العالمين بنسبة التناقض والركاكة إليه، وتعليق الأقوال الساقطة، أو المنكرة بشخصه الشريف، وفي النهاية ظهر الإسلام بمظهر مشوه غريب، لا تميز فيه بين شرك وتوحيد، ولا بين بدعة وسنة، ولا بين حقيقة وخرافة، بل ولا بين معقول ولا معقول^(٢).

يقول عبدالرحمن عبدالخالق في كتابه أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة: (وأما الوضاعون الذين أرادوا شين النبي فإنهم وضعوا عليه أحاديث في الأطعمة والأشربة يناقضون بها ما صح عن الرسول في ذلك ويعيون بها النبي كحديث: "ربيع أمتي العنب والبطيخ"^(٣)، و"من أكل فول بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها"^(٤)، و"الباذنجان شفاء من كل داء"^(٥)، و"الباذنجان لما أكل له"^(٦)، و"أكل السمك يذهب الجسد"^(٧)، وحديث: "إن الله خلق آدم من طين فحرم أكل الطين على ذريته"^(٨)، وحديث: "عليكم بالعدس

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٢) ينظر بتصرف: أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة: ص ١٤.

(٣) الموضوعات: ٢/ ٢٧٨، والآلئ المصنوعة: ١/ ١٧٨.

(٤) الموضوعات: ٢/ ٢٩٣، والآلئ المصنوعة: ٢/ ١٨٤.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٣٠١.

(٦) تذكرة الموضوعات: ص ١٤٨، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني: ١/ ٣١٨.

(٧) الموضوعات: ٣/ ١٥.

(٨) المصدر نفسه: ٣/ ٣١.

فإنه مبارك، وإنه يرق القلب، ويكثر الدمعة، وأنه قد بارك فيه سبعون نبياً^(١)، وحديث: "بُست البقلة الجرجير"^(٢)، وحديث: "لو كان الأرز رجلاً لكان حكيماً"^(٣)، وحديث: "الأرز مني وأنا من الأرز"^(٤)، ونحو هذا من السخافات والهديانات التي وضعها الوضاعون وألصقوها بسيد المرسلين ومن بعثه الله رحمة للعالمين وهادياً للخلق أجمعين، وهذه الأحاديث التي استغلها من يريد الطعن بالرسالة المحمدية قديماً وحديثاً، كما أخبرني بعض الطلاب ممن درس في جامعات تبشيرية أن القس الذي كان يدرس لهم كان يقول لهم: رسولكم كان يقول لو كان الأرز رجلاً لكان حكيماً. وهذا لا يصدر من نبي^(٥).

٤. الطعن في الصحابة رضي الله عنهم:

وذلك من خلال نسبة ما لا يليق إلى الصحابة والتشنيع عليهم، ومع الأسف الشديد نجد أمثال هذه الأحاديث منتشرة ومبثوثة في كتب السير، أو بعض التفاسير، وعلى سبيل المثال يذكر أهل التفسير عند قوله ﷺ: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٦) أنها نزلت في الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب^(٧) وأن ثعلبة الأنصاري قال: يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالا. فقال النبي ﷺ: ((قليل تؤدّي شكره خير من كثير لا تطيقه...))، وأن النبي ﷺ مات ولم يقبض منه الصدقة، ولا أبو بكر، ولا عمر، وأنه مات في خلافة عثمان، وأنه مات على النفاق حاشاه ﷺ^(٨).

وهذه القصة لا تصح سنداً ولا متناً وقد بين بطلانها طائفة من العلماء قديماً وحديثاً منهم: ابن حزم رحمه الله وإليك كلامه:

(١) الموضوعات: ٢/ ٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٩.

(٣) الموضوعات للصغاني: ص ٦٦، والمقاصد الحسنة: ص ٥٥٠، وتذكرة الموضوعات: ص ١٤٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٦٧.

(٥) أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ص ٢٤.

(٦) سورة التوبة: آية ٧٥ - ٧٧.

(٧) ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن عمرو بن زيد بن أمية، بدري، أخو الحارث بن حاطب، مات في خلافة عثمان بن عفان. ينظر: ترجمته الطبقات الكبير، ابن سعد: ٣/ ٤٦٠، معرفة الصحابة، أبي نعيم: ١/ ٤٩٤، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر: ١/ ٢٠٩ - ٢١٠، وأسد الغابة، ابن الأثير: ١/ ٤٦٢.

(٨) ينظر تفاصيل القصة: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري: ١١/ ٥٧٧، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي: ٤/ ٧٦، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٢/ ٢٧٨.



قال ﷺ: " قال ﷺ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ إلى قوله ﷺ: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾. قال: وهذه أيضا صفة أوردتها الله ﷻ يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه، وليس فيها نص ولا دليل، على أن صاحبها معروف بعينه، على أنه قد روينا أثرا لا يصح، وفيه أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب - وهذا باطل؛ لأن ثعلبة بدري معروف، وهذا أثر: نا حمام نا يحيى بن مالك بن عائد نا الحسن بن أبي غسان نا زكريا بن يحيى الباجي نا سهل السكري نا أحمد بن الحسن الخراز نا مسكين بن بكير نا معان بن رفاعة السلامي عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة قال: « جاء ثعلبة بن حاطب بصدقته إلى عمر فلم يقبلها وقال: لم يقبلها النبي ﷺ ولا أبو بكر، ولا أقبلها؟ » قال أبو محمد: وهذا باطل بلا شك، لأن الله ﷻ أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر ﷺ عند موته أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان، فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلما ففرض على أبي بكر، وعمر قبض زكاته ولا بد، ولا فسحة في ذلك - وإن كان كافرا ففرض أن لا يقر في جزيرة العرب - فسقط هذا الأثر بلا شك ^(١) انتهى.

ومما يدل على بطلان هذه القصة فضلا عما ذكره ابن حزم ﷺ أن ثعلبة بن حاطب صحابي جليل بدري باتفاق أهل السير والتراجم ^(٢)؛ وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: (لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ) ^(٣)، وحكى عن ربه أنه قال لأهل بدر: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ) ^(٤)، قال ابن حجر ﷺ فمن يكون بهذه المثابة كيف يعقبه الله نفاقا في قلبه، وينزل فيه ما نزل ^(٥)؟

٥. من الآثار السيئة التهاون بالأعمال الصالحة والتكاسل عنها، وعدم التحرج من ارتكاب الآثام.

وذلك كالأحاديث التي ترتب الثواب الكثير جدا على العمل القليل ^(٦)، كحديث: "من قالَ للمسكين أبشر فقد وجبت له الجنة" ^(٧)، وكحديث: "المُسَافِرُ شَهِيدٌ" ^(٨)، وحديث: "مَنْ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَرْبَعَ

(١) المحلى: ١٣٧/١٢.

(٢) ينظر: الطبقات الكبير، ابن سعد: ٣/٤٦٠، معرفة الصحابة، أبي نعيم: ١/٤٩٤، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر: ١/٢٠٩ - ٢١٠، وأسد الغابة، ابن الأثير: ١/٤٦٢.

(٣) مسند أحمد: ٦/٣٦٢ حديث رقم (٢٧٠٨٧) قال شعيب الأرنؤوط: صحيح.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري: ٥/١٤٥ حديث رقم (٤٢٧٤)، ومسلم: ٤/١٩٤١ حديث رقم (٢٤٩٤).

(٥) ينظر: الإصابة، ابن حجر: ١/٥١٧.

(٦) الوسيط، أبو شهبة: ص ٣٤٢.

(٧) الموضوعات: ٢/١٥٥، واللائع المصنوعة: ٢/٦٢.

(٨) المصدر نفسه: ٢/٢٢١.

مَرَاتٍ فَإِنْ قَالَهَا الْخَامِسَةَ نَادَى مَلَكٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْكَ فَسَلِّهِ" ^(١)، وكالآحاديث التي تغري الفساق والمجان مثل: "سفهاء مكة حشو الجنة" ^(٢)، ومثل: "الكَرِيمُ حَبِيبُ اللَّهِ وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا وَالْبَخِيلُ عَدُوُّ اللَّهِ وَلَوْ كَانَ رَاهِبًا" ^(٣)، وهما كذبان قطعاً ومناقضان للقرآن والسنة المستفيضة ^(٤).

٦. من أسوأ الآثار أن كثيرين ممن ليسوا من أهل الحديث، والمتفرغين له لم ينتبهوا إلى بعض الموضوعات، واغترروا بها وأوردوها في كتبهم، ورسائلهم، واحتجاجاتهم، ومناظراتهم.

وما من علم إلا ونجد في كتبه موضوعات وإسرائيليات منها ما هو بالغ الخطورة على الإسلام ورسوله، ففي بعض كتب الفقه موضوعات، وفي كتب الوعظ والتصوف والأخلاق، بل وفي بعض كتب النحو والصرف واللغة والأدب ولا سيما "المعالم" التي عرضت لكثير من الفنون كصبح الأعشى، ونهاية الأرب، وفي بعض كتب الحديث موضوعات إلا أنها -والحق يقال- قليلة جداً بالنسبة لغيرها من كتب العلوم الأخرى، وقد تلقى جمهور الناس، وعامتهم هذه الموضوعات وتقبلوها على أنها صحيحة، وأذاعوها، وقد ساعد على ذلك أن مؤلفي هذه الكتب علماء أجلاء في فنونهم وإن كانوا ليسوا من أهل العلم بالحديث، كما ساعد على انتشارها ضعف دراسة السنة والآحاديث، وعدم العناية بعلم الرجال والنقد بعد العصور الأولى عصور الحديث الذهبية ^(٥).

(١) اللآلئ المصنوعة: ٢/ ٢٨٨.

(٢) تذكرة الموضوعات: ص ٧٥.

(٣) الأسرار المرفوعة: ص ٢٦٦.

(٤) الوسيط، أبو شهبة: ص ٣٤٢.

(٥) المصدر السابق.



المطلب السادس

أمثلة من الأحاديث الموضوعة المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي والجوال

تمهيد:

في هذا المطلب سوف أذكر أمثلة من الأحاديث الموضوعة المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي، أو الجوال والتي ساعدني في جمعها كوكبة من طلبة وطالبات قسم الحديث وعلومه في كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية، ومجموعة من الأخوة والأصدقاء جزاهم الله عنا كل خير.

ثمة مسألتان:

الأولى: وجدت في أثناء إعداد هذا البحث موقع على الشبكة العنكبوتية وهو موقع الدرر السنية (<http://www.dorar.net/spreadH?skeys>)

خصص القائم عليه وهو الشيخ (علوي بن عبد القادر السقاف) فقرة تحت عنوان "أحاديث منتشرة في الأنترنت" تناول فيها جمع الكثير من الأحاديث المنتشرة في النت والحكم عليها، وقد تميز الموقع بسهولة البحث فيه؛ إذ مجرد وضع كلمة أو عبارة من الحديث المراد معرفة درجته في محرك البحث يقوم الموقع باستخراج ذلك الحديث مرفقا بحكم الشيخ عليه - أي الشيخ السقاف -. ولكن يؤخذ عليه أن الشيخ الفاضل يحكم على الكثير من الأحاديث بالوضع، أو الضعف من دون توثيق من المصادر والمراجع المعتمدة في هذا المجال، وهذا ما تجاوزناه هاهنا فما من حديث موضوع نذكره في هذا المطلب إلا وأشرنا في الهامش إلى المصدر أو المرجع الذي استقيناه منه هذا الحكم.

المسألة الثانية: منهجي في هذا المطلب هو:

١. أذكر الأحاديث مرتبة حسب الأبواب الفقهية.
٢. أقتصر على ذكر المتن الموضوع أو شطره - حالة كونه طويلاً - مجرداً من السند. كما لا أذكر التخريج لتجنب الإطالة.
٣. أشير إلى المصادر والمراجع المستقاة منها هذا الحكم - أي الوضع - في الهوامش.
٤. إذا لم أجد للحديث أصلاً في كتب الحديث أو غيرها من الكتب المؤلفة في العلوم الأخرى أنبه على ذلك بقولي (لم أجده) في الهامش.



الأحاديث:

ما جاء في الصلاة:

١. حديث: "إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر غلقت أبواب النيران، وإذا قال أشهد أن لا إله إلا الله فتحت أبواب الجنان، وإذا قال أشهد أن محمداً رسول الله تبادرت الحور إلى أبواب الجنان شوقاً إلى ذكر محمد ﷺ..... لخ" (١).
٢. حديث: "كان النبي ﷺ إذا قام يصلي ظن الظان أنه جسد لا روح فيه" (٢).
٣. حديث: "الوتر في أول الليل مسخطة للشيطان، وأكل السحور مرضاة للرحمن" (٣).
٤. حديث: "لعن رسول الله ﷺ رجلاً أمّ قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب" (٤).
٥. حديث: "من داوم على الضحى؛ كنت أنا وهُوَ في زورق من نور في بحر من نور حتى نزور رب العالمين" (٥).
٦. حديث: "من صلى بعد المغرب اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة قل هو الله أحد أربعين مرة، صافحته يوم القيامة، ومن صافحته يوم القيامة أمن الصراط والحساب والميزان" (٦).
٧. حديث: "من تهاون في الصلاة عاقبه الله بخمس عشرة عقوبة، ستة منها في الدنيا، وثلاثة عند الموت، وثلاثة في القبر، وثلاثة عند خروجه من القبر... لخ" (٧).
٨. حديث: "من صلى بعد المغرب أول ليلة من رجب عشرين ركعة، جاز على الصراط بلا حساب" (٨).

(١) الموضوعات لابن الجوزي: ٩١ / ٢، وتنزيه الشريعة المرفوعة: ٧٨ / ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٩٦ / ٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٠١ / ٢، وتنزيه الشريعة: ٨٠ / ٢.

(٤) المصدر نفسه: ٩٩ / ٢، وتذكرة الموضوعات: ص ٤٠.

(٥) تلخيص كتاب الموضوعات، الذهبي: ص ١٨٠، وتذكرة الموضوعات: ص ٤٨.

(٦) الموضوعات: ١١٩ / ٢، واللائق المصنوعة، السيوطي: ٤٥ / ٢.

(٧) تنزيه الشريعة: ١١٣ / ٢.

(٨) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ص ٤٦١.



ما جاء في الزكاة والصدقة:

١. حديث " ليس في الحلي زكاة " ^(١).
٢. حديث " اجتمع علي بن أبي طالب وأبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم فتماروا في شيء فقال لهم علي: انطلقوا بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسأله، فلما وقفوا عليه قالوا: يا رسول الله جئناك نسألك عن شيء. قال: إن شئتم سألتموني وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له.... إلخ " ^(٢).
٣. حديث " من لم يكن عنده صدقة فليعلن اليهود فإنها صدقة له " ^(٣).
٤. حديث " من قال للمسكين أبشر فقد وجبت له الجنة " ^(٤).
٥. حديث " استعينوا على طلب الحوائج بالكتمان من الناس فإن لكل نعمة حسدة " ^(٥).
٦. حديث " من سقى ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق نسمة ومن سقى ماء حيث لا يقدر على الماء فكأنما أحيا نفسا " ^(٦).
٧. حديث " من مشى في حاجة أخيه المسلم كتب الله له بكل خطوة يخطوها سبعين حسنة ومحى عنه سبعين سيئة إلى أن يرجع من حيث فارقه " ^(٧).

ما جاء في الصيام:

١. حديث " من صام ثلاثة أيام من رجب كتب الله له صيام شهر، ومن صام سبعة أيام من رجب أغلق الله سبعة أبواب من النار.... إلخ " ^(٨).
٢. وحديث " فضل شهر رجب على الشهور كفضل القرآن على سائر الكلام " ^(٩).

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ص ٢٢١، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع، ملا علي القاري: ص ١٠٧.

(٢) الموضوعات: ١٥٣/٢، وتنزيه الشريعة: ١٣٠/٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٧/٢، تهذيب الكمال للمزي: ٣٧١/٣٢، وتنزيه الشريعة: ١٣٢/٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ٥٢٩/٦، والموضوعات: ١٥٥/٢.

(٥) الكامل: ٢٣٢/٣، والموضوعات: ١٦٦/٢، واللائع المصنوعة: ٦٩/٢.

(٦) الموضوعات: ١٧٠/٢.

(٧) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني: ص ٣٥٨، والموضوعات: ١٧٣/٢، وتذكرة الموضوعات: ص ٦٩.

(٨) الموضوعات: ٢٠٦/٢، واللائع المصنوعة: ٩٧/٢، وتنزيه الشريعة: ١٥٢/٢.

(٩) المقاصد الحسنة: ص ٤٧٩، والأسرار المرفوعة: ص ٢٥٥.

٣. حديث: " لا تَغْفُلُوا عَنْ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ؛ فَإِنَّهَا لَيْلَةٌ تَسْمِيهَا الْمَلَائِكَةُ الرِّغَابُ... إلخ" ^(١).
٤. حديث " من صام يوماً من رجب، وصلى ركعتين يقرأ في كل ركعة مئة مرة آية الكرسي، وفي الثانية مئة مرة قل هو الله أحد، لم يَمُتْ حتى يرى مقعده من الجنة " ^(٢).
٥. حديث " لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم الله، ولكن قولوا شهر رمضان " ^(٣).
٦. حديث " مَنْ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَهُ، وَقَامَ مِنْهُ مَا تيسَّرَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ مِائَةِ أَلْفِ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ..... إلخ " ^(٤).
٧. حديث " إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نظر الله إلى خلقه الصيام فإذا نظر الله عبد لم يعذبه أبداً. والله يَكْفِي فِي كُلِّ يَوْمٍ أَلْفَ أَلْفِ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ..... إلخ " ^(٥).
٨. حديث " من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا عذر كان عليه أن يصوم ثلاثين يوماً، ومن أفطر يومين كان عليه ستين يوماً، ومن أفطر ثلاثة أيام كان عليه تسعين يوماً " ^(٦).

ما جاء في الحج:

١. حديث " من لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً " ^(٧).
٢. حديث " من مات في طريق مكة لم يعرضه الله ﷻ يوم القيامة ولم يحاسبه " ^(٨).

-
- (١) الأسرار المرفوعة: ص ٤٥٩ وقال أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب كلها كذب.
 - (٢) الموضوعات: ١٢٤/٢، واللائئ المصنوعة: ٤٧/٢، وتنزيه الشريعة: ٩٠/٢.
 - (٣) الأباطيل والمنابر والصالح والمشاهير للحسين بن إبراهيم الجورقاني: ١١٢/٢ - ١١٣، والموضوعات: ١٧٢/٢، واللائئ المصنوعة: ٨٢/٢.
 - (٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١١٢/٣ - ١١٣، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: ٢٣٢/٢.
 - (٥) الموضوعات: ١٩٠/٢، واللائئ المصنوعة: ٨٥/٢.
 - (٦) المصدر نفسه: ١٩٦/٢، واللائئ المصنوعة: ٩٠/٢.
 - (٧) المصدر نفسه: ٢١٠/٢، واللائئ المصنوعة: ١٠٠/٢.
 - (٨) الكامل: ٥٥٦/١، الموضوعات: ٢١٧/٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣١٩/٦.



ما جاء في الزواج؛

١. حديث " ركعتان من المتزوج أفضل من سبعين ركعة من لأعزب " ^(١).
٢. حديث " لو لم يبق من أجلي إلا يوم واحد للقيت الله بزوجة، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: شراركم عزابكم " ^(٢).
٣. حديث " من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله ﷻ إلا ذلاً، ومن تزوج امرأة لماها لم يزد الله ﷻ إلا فقراً.... إلخ " ^(٣).

ما جاء في الدعاء؛

١. حديث " من قرأ هذا الدعاء: لا إله إلا الله الجليل الجبار، لا إله إلا الله الواحد القهار، لا إله إلا الله الكريم الستار، لا إله إلا الله الكبير المتعال.... إلخ " ^(٤).
٢. حديث " قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: كنت في حُجرتي أخيط ثوباً لي، فانكفأ المصباح، وأظلمت الحجرة، وسقط المخيط - أي: الإبرة - فبينما كنت في حيرتي، أتحسّس مخيطي، إذ أطلّ علي رسول الله ﷺ بوجهه من باب الحُجرة... إلخ " ^(٥).

ما جاء في الخمر؛

١. حديث " من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيهن مات كافراً... إلخ " ^(٦).
٢. حديث " إذا تناول العبد كأس الخمر في يده ناداه الإيمان: نشدتك بالله ألا تدخله علي فإني لا أستقر أنا وهو في موضع، فإن شربه نفر منه الإيمان... إلخ " ^(٧).

(١) الضعفاء للعقيلي: ٤ / ٢٦٤، والموضوعات: ٢ / ٢٥٧، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ٢ / ٩٨.

(٢) الكامل: ٣ / ٤٧٨، الموضوعات: ٢ / ٢٥٨.

(٣) الموضوعات: ٢ / ٢٥٨.

(٤) لم أجده.

(٥) لم أجده.

(٦) الموضوعات: ٣ / ٤١، واللائع المصنوعة: ٣ / ١٧٠.

(٧) تنزيه الشريعة: ٢ / ٢٢٢.



٣. حديث "من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكرانا وبعث من قبره سكرانا وأمر به إلى النار سكرانا إلى جبل يقال له سكران... إلخ" ^(١).

ما جاء في الزينة:

١. حديث "يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة" ^(٢).
٢. حديث "تختموا بالعقيق فإنه مبارك" ^(٣).

ما جاء في النوم:

١. حديث "من نام بعد العصر فاختمت عقله فلا يلوم من إلا نفسه" ^(٤).

ما جاء في طنين الأذان:

١. حديث "إذا طنت أذن أحدكم فليصل علي وليقل: ذكر الله بخير من يذكرني" ^(٥).

ما جاء في المرض:

١. حديث "ثلاث من كنوز البر: إخفاء الصدقة، وكتمان الشكوى، وكتمان المصيبة..... إلخ" ^(٦).

ما جاء في القبر:

١. حديث "ادفنوا موتاكم في جوار قوم صالحين فإن الميت يتأذى من جوار السوء كما يتأذى الأحياء من جوار السوء" ^(٧).
٢. حديث "لا يأتي على الميت ساعة أشد من أول ليلة؛ فارحموا موتاكم بالصدقة، فإن لم تجدوا فليصل أحدكم ركعتين: يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب مرّة، وقل هو الله أحد مرتين، وفي الثانية بفاتحة الكتاب مرة، وألهاكم التكاثر عشر مرات... إلخ" ^(٨).

(١) الكامل: ٣٤٣/١.

(٢) الموضوعات: ٥٥/٣، واللائع المصنوعة: ٢٢٨/٢.

(٣) الضعفاء للعقيلي: ٤٣٢/٦، والمقاصد الحسنة: ٢٥١/١. قال السخاوي: حديث: تَخْتَمُّوا بِالْعَقِيقِ لَهُ طَرَقُ كُلِّهَا وَاهِيَةٌ.

(٤) الموضوعات: ٦٩/٣، وتنزيه الشريعة: ٢٩٠/٢.

(٥) الضعفاء للعقيلي: ١٠٤/٤، والمجروحين لابن حبان: ٢٥٠/٢.

(٦) المجروحين: ٢٢٠/١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٩١/١.

(٨) لم أجده.



خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد حمدًا لا يتناهى عددًا، ولا ينقضي امدًا، ففي ختام هذه الورقات اليسيرة أُفيد للقارئ الكريم أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث وهي:

١. الموضوع في اللغة هو: المنحط، أو المسقط، أو المخلتق، أو الملصق وعند المقارنة بين هذه المعاني اللغوية وبين المعنى الاصطلاحي للموضوع نرى أن المناسبة بينهما ظاهرة؛ فالحديث الموضوع: مطروح وملقى لا يستحق الرفع أصلاً، وساقط لا يجوز اعتباره ولا الاستدلال به، ومخلتق لا ينسب إليه بوجه مصنوع من واضعه، مفترى على النبي ﷺ.

٢. براءة النبي ﷺ من الحديث الموضوع، وبمجرد الحكم عليه بالوضع ترتفع عنه الخصائص التي تعطى لأحاديث الرسول ﷺ.

٣. أطلق علماء الحديث ونقاده على الأحاديث الموضوعية كثيراً من الصيغ والألفاظ التي بمجرد أن يقف عليها القارئ، أو يسمعها يعلم أن الحديث موضوع، وهذه الألفاظ منها ما هو صريح كقولهم: حديث موضوع، أو كذب، أو باطل، أو لا أعرفه -إذا صرح بذلك أحد الأئمة الكبار- وكذا قولهم: هذا الحديث لا أصل له، أي ليس له إسناد يعرف.

أما الألفاظ الدالة على الوضع كناية فمثل قولهم: هذا الحديث من بلايا فلان، أو سنده مظلم أو عليه ظلمات وهذه العبارات تكثر في "الميزان" للذهبي، و"لسان الميزان" لابن حجر، وأما قولهم: هذا مطروح، فمنهم من أحقه بالموضوع، ومنهم من جعله دون الموضوع، ومنهم من جعله كالمتروك.

أما قولهم: لا يثبت أو لا يصح فليساً نصاً في ذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم الصحة أو عدم الثبوت الوضع، ولقد أكثر ابن الجوزي في "موضوعاته" من استعمالها مريداً الوضع، وكذا عمر بن بدر الموصلي وهو اصطلاح لهما.

٤. للكشف عن الحديث الموضوع طريقان الأول يعود إلى الراوي كاعتراف الراوي بالوضع، أو وجود قرينة الحال الدالة على كذب الراوي فيما يرويه، أو أن يروي الراوي عن شيخ فإذا سُئل أن يصف الشيخ لم يعرفه.... إلخ، والثاني يعود إلى المروي أي المتن الموضوع كـمخالفة الحديث صريح القرآن أو السنة، أو مخالفة الحديث لصريح العقل، أو ركة الحديث في لفظه أو معناه أو كليهما... إلخ كما فصلناه في البحث.

٥. حرمت الشريعة الكذب بعامة و غلظت حرمة الكذب على رسول الله ﷺ بخاصة لما فيه من الجناية على الدين بتشريع ما لم يأذن به الله، ولم يصدر عن رسوله ﷺ.
 ٦. أجماع أهل العلم قديماً وحديثاً على حرمة وضع الحديث النبوي الشريف في جميع أبواب الدين لا فرق في ذلك بين ترغيب وترهيب، أو عقائد وأحكام؛ وعدوه من أكبر الكبائر؛ وذهبت طائفة منهم إلى القول بكفر مستحل الكذب على رسول الله ﷺ وعدوه ساقط الرواية. ولم يشذ عن هذا الإجماع في تحريم الكذب على رسول الله ﷺ في جميع أبواب الدين إلا طائفة يقال لها الكرامية؛ إذا جوزوا الوضع في مسائل الترغيب والترهيب وهو خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ من تحريم عموم الكذب عليه؛ وخلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بإجماعهم.
 ٧. أئفق أهل العلم على حرمة رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعه. فمن روى حديثاً في أي معنى كان، في الأحكام أو العقائد أو القصص، أو الترغيب والترهيب، وغير ذلك علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته ووضعه، فهو داخل في الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ لحديث: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ).
 ٨. إن حب الناس للنبي ﷺ دفعهم لقبول ما يروى عنه دون تثبت، لاسيما إذا خاطب ما يروى عليهم عواطفهم ومشاعرهم، ورتب على قليل الفعل جزيل الأجر.
 ٩. هذه الأحاديث الموضوعة قد تركت آثاراً سيئة على الفرد والمجتمع، وفتحت لأعداء الدين منفذاً ينفذون منه إلى الطعن في الإسلام وفي رسوله ﷺ، وإظهار الإسلام بمظهر مشوه غريب، لا تمييز فيه بين شرك وتوحيد، ولا بين بدعة وسنة، ولا بين حقيقة وخرافة، بل ولا بين معقول ولا معقول.... إلخ.
- وختاماً أقول:** إن سنة رسول الله ﷺ وفق لها حُفَظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأوفره.
- وقد خلف لنا هؤلاء الأئمة الحفاظ ثروة علمية زاخرة، من تأمل في فنونها وعلومها المختلفة علم الجهد الشاق، والصبر الطويل، الذي بذله سلفنا وعلماؤنا في جمعها، وبيانها والاستنباط منها، وتمييز ضعيفها من



صحيحها، وبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، وعلم أيضًا مقدار ما حظي به السلف من تأييد رباني، وفضل إلهي، وتوفيق سماوي، لما صدقوا في الطلب والعلم والعمل والدعوة وصبروا على ذلك ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(١).

- فهذه دعوة صادقة إلى اغتنام هذه الثروة العلمية التي خلفها لنا هؤلاء الجهابذة وأن نسخرها في الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ، ويوصي الباحث بـ:
١. توعية الناس بخطر الأحاديث الموضوعة.
 ٢. نشر الأحاديث الصحيحة التي تُغني عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
 ٣. عدم نقل أي حديث عن رسول الله ﷺ في كلامنا، أو في كتاباتنا إلا بعد التحقق من صحته.
 ٤. عدم أخذ الأحاديث من الكتب غير المعتمدة والتي لم يُبين فيها صحة الحديث من عدمه من قبل أحد علماء الحديث المشهود لهم في هذا الفن.
 ٥. نشر العلم عمومًا، والحرص على تعليم الناس، فبضدّها تتبين الأشياء.
- وفق الله الجميع إلى خدمة كتابه، وسنة رسوله ﷺ، ورزقنا العلم النافع، والعمل الصالح وجعلنا من أنصار دينه والدعاة إلى سبيله على بصيرة.

وصلّى الله وسلم وبارك على محمد
وعلى آله وصحبه
أجمعين

(١) سورة الجمعة: آية ٤.

المصادر والمراجع

القران الكريم:

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط ٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢. الآثار السيئة للوضع في الحديث، عبد الله بن ناصر الشقاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٢٠، السنة ٣٥، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣. أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة، عبد الرحمن عبد الخالق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط ١، ١٩٨٥م.
٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٨. البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد.
٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٠. تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.



١١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
١٢. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
١٣. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتني (ت ٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، ط ١، ١٣٤٣ هـ.
١٤. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٥. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٦. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٨. التوضيح الأبرر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات

الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠. جامع الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٢١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٢٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٣. سنن ابن ماجه، ابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٥. شرح (التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٦. شرح موقظة الذهبي، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٨. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٩. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨ م.



٣٠. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
٣١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٣٢. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٣. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٤. الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧ م.
٣٥. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٦. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٣٨. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.



٣٩. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، ط ٣، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٠. المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
٤١. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
٤٣. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
٤٥. معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٤٦. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٤٧. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٤٨. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٤٩. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط ١، ١٤١٣ هـ.



٥٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٥١. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٥٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
٥٣. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناي الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٥٤. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٥٥. الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ)، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٥٦. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢هـ.
٥٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٥٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.



٥٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٠. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.